**بيان للناس من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف**

**بشأن قضية ( الطلاق الشفهى )**

**انطلاقا من المسئولية الشرعية للازهر الشريف ومكانته فى وجدان الامة المصرية التى اكدها الدستور المصرى وأداء للامانة التى يحملها على عاتثه فى الحفاظ على الاسلام وشريعته السمحة على مدى اكثر من الف عام من الزمن – عقدت هيئة كبار العلماء عدة اجتماعات خلال الشهور الماضية لبحث عدد من القضايا الاجتماعية المعاصرة ومنها حكم الطلاق الشفهى وأثره الشرعى وقد أعدن اللجان المختصة تقاريرها العلمية المختلفة وقدمتها إلى مجلس هيئة كبار العلماء الذى انعقد يوم الاحد 8 من جمادى الاولى 1438 هجرية الموافق 5 من فبراير 2017 م وانتهى الرأى فى هذا المجلس بإجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم وتخصصاتهم إلى القرارات الشرعية الاتية :**

**أولا : وقوع الطلاق الشفوى المستوفى أركانه وشروطه والصادر من الزوج عن أهليه وإرادة واعية وبالألفاظ الشرعية الدالة على الطلاق وهو ما استقر عليه المسلمون منذ عهد النبى – صلى الله عليه وسلم – وحتى الناس هذا دون اشتراط أو توثيق**

**ثانيا : على المطلق أن يبادر فى توثيق هذا الطلاق فور وقوعه حفاظا على حقوق المطلقة وأبنائها ومن حق ولى الامر شرعا ان يتخذ ما يلزم من إجراءات لسن تشريع يكفل توقيع عقوبة تعزيرية رادعة على من امتنع عن التوثيق او ماطل فيه لأن فى ذلك إضرارا بالمرأة وبحقوقها الشرعية**

**هذا وترى هيئة كبار العلماء ان ظاهرة شيوع الطلاق لا يقضى عليها اشتراط الإشهاد أو التوثيق لأن الزوج المستخف بأمر الطلاق لا يعييه أن يذهب للمأذون أو القاضى لتوثيق طلاقه علما بأن كافة إحصاءات الطلاق المعلن عنها هى حالات مثبتة وموثقة سلفا إما لدى المأذون أو أمام القاضى وأن العلاج الصحيح لهذه الظاهرة يكون فى رعاية الشباب وحمايتهم من المخدرات بكل انواعها وتثقيفهم عن طريق اجهزة الإعلام المختلفة والفن الهادف والثقافة الرشيدة والتعليم الجاد والدعوة الدينية الجادة المبنية على تدريب الدعاة وتوعيتهن بفقه الاسرة وعظم شأنها فى الاسلام وذلك لتوجيه الناس نحو احترام ميثاق الزوجية الغليظ ورعاية الابناء وتثقيف المقبلين على الزواج**

**كما تناشد الهيئة جميع المسلمين فى مشارق الارض ومغاربها الحذر من الفتاوى الشاذة التى ينادى بها البعض حتى لو كان بعضهم من المنتسبين للازهر لان الاخذ بهذه الفتاوى الشاذة يوقع المسلمين فى الحرمة**

**وتهيب الهيئة بكل مسلم ومسلمة التزام الفتاوى الصادرة عن هيئة كبار العلماء والاستمساك بما استقرت عليه الامة صونا للأسرة من الانزلاق إلى العيش الحرام**

**وتحذر الهيئة المسلمين كافة من الاستهانة بأمر الطلاق ومن التسرع فى هدم الاسرة وتشريد الاولاد وتعريضهم للضياع وللإمراض الجسدية والنفسية والخلقية وان يتذكر الزوج توجيه –النبى صلى الله عليه وسلم – " أن الطلاق أبغض الحلال عند الله " فإذا ما قرر الزوجان الطلاق واستنفدت كل طرق الإصلاح وتحتم الفراق فعلى الزوج ان يلتزم بعد طلاقه بالتوثيق امام المأذون دون تراخ حفظا للحقوق ومنعا للظلم الذى قد يقع على المطلقة فى مثل هذه الاحوال**

**كما تقترح الهيئة ان يعاد النظر فى تقدير النفقات التى تترتب على الطلاق بما يعين المطلقة على حسن تربية الاولاد وبما يتناسب مع مقاصد الشريعة**

**وتتمنى هيئة كبار العلماء على من ( يتساهلون ) فى فتاوى الطلاق على خلاف إجماع الفقهاء وما استقر عليه المسلمون – أن يؤدوا الامانة فى تبليغ أحكام الشريعة على وجهها الصحيح وأن يصرفوا جهودهم إلى ما ينفع الناس ويسهم فى حل مشكلاتهم على ارض الواقع فليس الناس الان فى حاجة إلى تغيير أحكام الطلاق بقدر ما هم فى حاجة إلى البحث عن وسائل تيسير العيش الكريم**

**الاحد : 8 جمادى الاولى 1438 هحرية**

 **الموافق 5 من فبراير 2017 م**